

العامل الفلسفي والعامل اللغوي

محمد مختار بريون

قسم اللغة العربية- كلية الآداب- جامعة طرابلس

المقدمة:

حظيت اللغة العربية بقيمة لم تحظ بها أية لغة ، ومما زادها شرفاً أنها لغة الذكر الحكيم الذي خلد نصه إلى يوم الدين، ومن الطبيعي أن يسخر الله لها من يحميها ويرفع لها أركانها ويؤسس لها أصولاً تعزز مكانتها، لقد كان هؤلاء المسخرون نواة بذلوا خالص جهدهم وجادوا بما تجسد في قرائحهم ليكون نحو العربية شاهداً على قداستها وعلو شأنها، ومما يشهد على براعة النواة أنهم لم يكتفوا بوضع القواعد وترسيخ الأصول بل دفعهم فضولهم الفكري إلى تحليل تلك القواعد والوقوف عند مسببات الإعراب تحت ما اصطلاح عليه في الدرس اللغوي القديم التعليل، والعامل النحوي.

أولاً: العامل في اللغة.

العامل لغة: يقول صاحب اللسان: "والعمل: المهنة والفضل، والجمع أعمال، عمل عملاً وأعماله غيره واستعمله، واعتمل الرجل عمل لنفسه، والاعتماد افتعال من العمل، وأعمل فلان ذهنه في كذا وكذا إذ دبره بفهمه، وأعمل رأيه وآلته ولسانه واستعمله: عمل به. قال الأزهري: "عمل فلان العمل يعمله عملاً" (ابن منظور، مادة، ع م ل، 1444هـ، 11/475، وما بعدها).

وقال ابن فارس (عمل) "العين والميم واللام أصل واحد صحيح وهو عام في كل فعل يفعل" (ابن فارس، 4/145)، وهو مصدر عمل يعمل عملاً فهو عامل. (الفراهيدي، تح، مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، 2/153).

وعليه إن العامل لغة: من يقوم بالعمل (الفضل) ويكون في المعاني والمحسوسات ويتصل بما يقوم عليه عمله، فالعملية مرتبطة بين عامل ومعمول وعمل.

والعامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة عامل، واستعمل فلان اللبن : إذابنى به بناء... وطريق مُعْمَلٌ، لَمُكْرَمٍ أي لَحَبٍّ مسلوك، وفلان ابن عمل : إذا كان قوياً، وناقاة عَمَّالَةٌ مشددة أي فارهة" (تاج العروس، للزبيدي، مادة عمل)

ثانياً- العامل اصطلاحاً: عرفه الجرجاني " بأنه ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب" (التعريفات، للجرجاني، ص، 145، وينظر : في التوقيف على مهمات التعاريف، تح، تحقيق محمد رمضان الداية، 1990م، ص، 498) وذكر الفاكهي أنه ما أثر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف (ينظر: شرح الحدود في النحو، الفاكهي، تح، المتولي الدميري، 1993م، ص 173) والنحاة يدورون حول هذا المفهوم وإن لم يعرفوا العامل في كثير من مؤلفاتهم وإنما يذكرونه عندما يتحدثون عن العلاقة الإعرابية والإعراب وتعريفهما كما هو معلوم.

ثالثاً- نظرة علماء اللغة للعامل اللغوي:

كثر الكلام عن العامل النحوي قديماً وحديثاً، واختلف الدارسون في النظر إليه بين طاعن ومهاجم، وبين من يرى أنه أثر رائع من آثار العقل الغربي. (ينظر آراء الدارسين في كل من ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية : (معاذ السرطاوي، ص: 100، 1988م)) والمعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل : عبدالعزيز عبده أبو عبدالله، ص: 703، 1982م)

ومن الذين هاجموا فكرة العامل الدكتور إبراهيم مصطفى، في كتابه إحياء النحو، والذي ذهب كما ذهب تلميذه مهدي المخزومي أيضاً إلى أن العامل النحوي الفلسفي مفسدة للدرس النحوي، ولعنة عليه، ينبغي أن نخلص هذا الدرس مما علق به من شوائب هذه النظرية، التي جرها إلى النحو منهج دخيل، هو منهج الفلسفة (ينظر: إحياء النحو، ص: 22. ط 4، 1992م وفي النحو العربي: نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص: 16 1986م)

وسعى المخزومي ما وسعه السعي إلى سلب العامل الفلسفي قدرته على العمل، ولقد درس المخزومي العامل وقسمه إلى ثلاثة أقسام :

1- عامل فلسفي : وهو الذي اقتبسه النحاة من منهج المتكلمين في العلة، بعد أن طغى منهجهم على الدراسات المختلفة في تلك المرحلة، ومنه كانت مدرسة القياس في النحو في القرن الرابع وما بعده خاصة.

ولقد كان البصريون أكثر إمعاناً في الأخذ بهذا العامل الفلسفي، أما الكوفيون فبالرغم من

تأثرهم بالمنهج الكلامي، فقد كان منهجهم أقرب إلى روح المنهج اللغوي من منهج البصريين.

2_ العامل التوقيفي : وهو الذي قال به ابن مضاء القرطبي في كتابه " الرد على النحاة " إذ قال ابن مضاء فيه : إن الخوض في مسائل النحو الإعرابية ينبغي أن يكون في ضوء الرأي الذي يذهب إلى أن اللغة توقيفية ، وأن نسبة الإعراب إلى المتكلم باطلّة عقلاً ، وباطلة شرعاً ، ونسب هذه الأصوات التي هي حركات الإعراب إلى فعل الله تعالى (ينظر: الرد على النحاة، ص 77 : 78 ، تح / شوقي ضيف 1988 م).

3_ أما العامل الثالث فهو الذي سماه " العامل اللغوي "، ويعني المخزومي بالعامل اللغوي الاستعمال ودوره في بنية الكلمات إذا كثر دورانها على اللسان ؛ إذ يتم حينها التخفيف من المجهود العضلي، ومحاولة انسجام الأصوات مع بعضها، وفي أحيان كثيرة ينحو بالجملة إلى الاختصار الممكن، الذي لا يخل بالمعنى، أو إلى حذف بعض أجزائها، التي تُغني عنها القرائن القولية أو الحالية واقتبس المخزومي هذا العامل من إدراك الظواهر اللغوية، سواء ما يتصل منها ببنية الكلمة ، أم ما يتصل بتركيب الجمل.

ولقد أوحى للمخزومي هذا الاقتباس إشارات وتلميحات من أعمال القدماء ، نحو الخليل بن أحمد، والفراء من الكوفيين ، إذ كان للنحاة القدماء تلميحات وإيماءات تحمل الملامح الرئيسية التي تقوم عليها نظرية هذا العامل اللغوي ، ولقد صرح المخزومي بذلك، ومن هذه الإشارات قولهم بأن الحركة تتأثر بالمجاورة فيحدث التأثير بما بعدها أو بما قبلها ليكون توافق وانسجام بين الحركتين ، فإذا فصل بين هذه الكلمات بفاصل ذهب ذلك التأثير ، ورجع إلى الأصل . وعلى هذا بنى الفراء قوله في ظاهرة الاتباع ، كما في قراءة قوله تعالى ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ سورة الفاتحة، الآية: 1) بكسر الدال ، وكان الفراء يقول في خفض الدال من " الحمد " صارت كالاسم الواحد، فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة أو كسرة بعدها ضمة، وجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل " إبل " ، فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم " (الفراء 3: 1 1988م، وينظر: مهدي المخزومي، ص: 271 وما بعدها، 1958 م) وهو تفسير صوتي لهذه القراءة يستند إلى لهجة عربية هب لهجة تميم، ينظر: (إعراب القرآن للنحاس ج، ص 170، تح/ د. زهير غاززاهد، 1988م)

وتسميه الدراسة اللغوية بالتوافق والانسجام الحركي، كما أشار القدماء إلى ظاهرة الإدغام بين الحروف المتماثلة أو المتقاربة في مخارجها أو صفاتها، فبتأثير أحدهما في الآخر تحصل المماثلة لثقلها على اللسان (ينظر: الخصائص، لابن جني ، تح ، محمد علي النجار، ج2، ص: 141 وما بعدها) . وهو ما

يتفق مع ما وصل إليه الدارسون المحدثون للغة العربية من:

1- ندرة تلاقي أصوات الحلق.

2- ندرة تلاقي الأحرف المتقاربة المخارج أو الصفات.

وكلاهما مما قال به الخليل بن أحمد، وقال المخزومي: إن الكوفيين كانوا أكثر أخذًا والتفاتًا إلى هذا العامل، وهو ما ينسجم مع طبيعة منهجهم، الذي يمعن في تتبع اللغوي، ويبتعد عن الأصول النظرية، وكثير من المسائل الخلافية التي أخذ بها البصريون على الكوفيين في القول بها؛ لأنها غير منسجمة وقواعدهم النظرية، كانت نتيجة لأخذ الكوفيين بهذا العامل اللغوي، مثل عامل رفع المبتدأ أو الخبر في قولهم: إنهما مترافعان، كما قالوا بجواز تقديم الفاعل على الفعل دون اللجوء إلى التقدير والتأويل كقوله تعالى ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ (سورة فاطر، الآية: 10).

كما قالوا بنصيب الاسم المتقدم فعله المتأخر، مع وجود ضمير متصل يعود عليه مثل: الكتاب قرأته، فيما سماه النحويون بباب الاشتغال، وقال: يجوز ذكر الفاعل دون تقدير الفعل أو جواز اشتراك فاعلين بفعل واحد مثل "قام وجلس علي" فيما سماه النحويون بالتنازع وغير ذلك كما أشاد الدكتور مهدي بغني النحو الكوفي بالعوامل المعنوية التي لا يوجد في النحو البصري منها إلا عاملان، هما رافع المبتدأ وهو الابتداء، ورافع الفعل المضارع، فقد ذهبوا إلى أن رافعه معنوي أيضاً، وهو وقوعه موقع الاسم، أما النحو الكوفي فقد كان غنياً بهذه العوامل ومنها:

1. الإسناد: وهي علة رفع الفاعل، أي كون الفعل مسنداً إليه كان مقتضياً فيه الرفع.

2. الفاعلية: وهي رافع عند خلف الأحمر.

3. المفعولية: وهي عامل النصب في المفعول به.

4. التجرد من الناصب والجازم: وهو عامل رفع الفعل المضارع.

5. الخلاف أو الصرف: وهو عند الكوفيين عامل النصب في الظرف إذا وقع خبراً للمبتدأ نحو "عليّ أمامك"، أو محمدٌ وراءك" وكذلك المفعول معه، نحو "استوى الماء والخشبة، مشيت والبحر" والفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء المسبوقين بطلب أو نفي أو تمنٍّ أو استفهام، وقال الكوفيون بالخلاف أو الصرف: لأن الجواب مخالف لما قبله، لأن ما قبله أمر أو نهي أو استفهام، أو نفي أو تمنٍّ أو عرض، والجواب غير هذه الأشياء، فكان مخالفاً لها أو مصروفاً إلى وجهة أخرى، ولهذا نصب، وكذا في الظرف والمفعول معه (ينظر المسألة الخامسة والسبعون من الإنصاف، للأنباري، تح).

محمد محي الدين عبد الحميد، ج2، ص: 555، 557، د، ت، كما ينظر مدرسة الكوفة ص: 297). وهو من أهم العوامل المعنوية، ورأى المخزومي أن النصب على الخلاف لو عمل به بعد توسيع دائرته، ومجال عمله كان الأخذ به وسيلة من وسائل التيسير وأداة للتخلص من كثير من جدال القدماء، وهو ما يسعى إليه الميسرون المحدثون (ينظر مدرسة الكوفة ص: 297). ولقد توسع المخزومي فعلاً في الأخذ بهذا العامل، وضم إليه بالإضافة إلى الأبواب التي قال الكوفيون فيها بالخلاف موضوعات أخرى، ومن هذه الموضوعات "المستثنى بإلاً"، وقال المخزومي: إن للخليل بن أحمد في الاستثناء كلاماً يشبه كلام الكوفيين في الخلاف، فقد كان الخليل يقول: إنما نصب المستثنى هنا "لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره" (ينظر السابق: 293، كما ينظر كتاب سيبويه، تح عبد السلام هارون، ج2، ص: 1968، 330م).

وكذا قال المخزومي: إن لسيبويه في غير الاستثناء ما يشبه هذا، فقد اعتل لنصب الحال والتمييز بمثل ما اعتل به الخليل لنصب المستثنى بإلاً، نحو باب "ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله، ولا هو هو" (مدرسة الكوفة، ص 293:، وكتاب سيبويه ج2، ص188) ومثل له بقوله: "هو جاري بيت بيت"، وباب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة، ومثل له بقوله، وعليه نحى سماً، غير أن سيبويه، عند المخزومي كان مضطراً للأخذ بالعامل المعنوي، ولو وجد عاملاً لفظياً غيره لما تردد في القول به حتى يكون منهجه مطرداً في دراسة النحو.

وضم المخزومي كذلك بعد توسعه في الأخذ بالنصب على الخلاف "خبر ليس" لأن خبرها لم يعد من المبتدأ هو هو أو لأن الإسناد قد انتقض بليس، ولو كان الخبر من المبتدأ هو هو لتبع المبتدأ في إعرابه، لذا ألحق مثل هذا الخبر بالتوابع (في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص: 196، 1986م). وألحق بخبر "ليس" خبر "ما" الحجازية، وهو كخبر "ليس" انتقض الإسناد فيه بعد النفي بـ "ما".

وقال المخزومي: إن "ما" هذه هي "ما" التميمية بعينها، إلا أن بني تميم لا ينصبون خبرها، وظن أن "ما" الحجازية من حيث التطور التاريخي أقرب عهداً من "ما" التميمية، أي أن الحجازيين كانوا أكثر تطوراً في استعمالهم "ما" من التميميين وما والاهم من البيئات، إذ أنهم استطاعوا أن يحسوا بأن الإسناد الذي كان علة لرفع الخبر انتقض بـ "ما" فنصبوا خبرها، لأنه ليس من اسم الأول ولا هو هو، على حد تعبير سيبويه.

وعلى هذا ضعف ترجيح القدماء لغة "تميم" في "ما" وعدوها أقيس من لغة الحجازيين (ينظر مدرسة الكوفة ص: 298).

وبهذا يتبين لنا استفادة المخزومي من منهج اللغة التاريخي وسعيه لتطبيقه على لغتنا العربية. ومن توسعه في الأخذ بهذا العامل، تعليله لنصب المفعول به بهذه العلة، " فقد كان الكسائي يذهب إلى أن الفاعل يرتفع بكونه داخلاً في الوصف، والمفعول به ينتصب بكونه خارجاً عنه " (ينظر مدرسة الكوفة، ص 298:، وجمع الهوامع للسيوطي، ج 2، ص 253:، تح: عبد العال سالم مكرم، 1987م). وأخذ المخزومي على النحاة المتأخرين تناسيهم لهذه العوامل اللغوية، وتأثير الاستعمال، وخصائص الأصوات في تمازجها وتآلفها، وإنما قاسوا الجمل بمقاييس نظرية بحتة، وقال عنها المخزومي: إنها لا تتفق وروح الدرس اللغوي.

ولم يرَ ضيراً على اللغة من التأويل والتقدير الذي ينبني على أساس من فقه اللغة، وشعور بالحس اللغوي، " فتقدير الدرس وتأويله مستأنساً بفهم الأساليب أو مدركاً للقرائن التي تركها الاستعمال دلالة على الساقط من الجملة لا ينفيه البحث اللغوي، لأن اللغة ترجمان للفكر، وأداة من أدواته، وأن حركة الجملة بترتيب أجزائها وتواليها تتبع حركة الفكر بترتيب صورته وتواليها، فإذا أسقط الاستعمال بعض أجزاء الجملة بقيت الصور الذهنية مفهومة بالقرائن، فإذا أول الدارس جملة أو عبارة، فإنما يؤول استثناساً بما تفهمه من مدلول الجملة " (المصدر السابق، ص: 298)

وأخذ على من يرون الانصراف الكامل عن نظرية العامل وهو عندهم الأساس الذي ينبغي أن يرتفع عليه صرح النحو، ويقوم عليه إحياءه وإصلاحه، ويرون منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات هو العماد الثاني، لأن ذلك عندهم يريح الدارس من ثلاثة أشياء: من إضمار المعلومات، وحذف العوامل، وبيان محل الجمل والمفردات، مبنية أو مقصورة أو منقوصة.

وذلك هو مذهب ابن مضاء القرطبي، وتابعه فيه الدكتور شوقي ضيف، ولقد وجد المخزومي عذراً لابن مضاء القرطبي في انتهاجه هذا المنهج، جعله يفهم النحو كما فهم الفقه الظاهري، ولكنه استغرب أن يبني الدكتور شوقي ضيف رأيه في تجديد النحو على رأي ابن مضاء، صاحب تلك الفكرة الدينية، وعنده أن مذهبهما في النحو يصلح أن يكون وسيلة تسهيل على المتدئين غير المتخصصين (ينظر: مدرسة الكوفة، ص 268:، وما بعدها، وينظر رأي ابن مضاء القرطبي في الرد على النحاة، ص 77:، وما بعدها، ومقدمته لشوقي ضيف).

تلك هي فكرة العامل اللغوي عند المخزومي، لجوء المتكلم إلى الخفة، وسهولة النطق، ومحاولة انسجام الأصوات مع بعضها إذا كثر دوران الكلمات على اللسان. على أن هناك من الدارسين المحدثين من ينفي هذا الاستئصال في النطق، وحجته في ذلك أن

الجهاز النطقي عن العرب لا يختلف عند غيرهم من الشعوب ، وأن فطرة الله واحدة ، لا سيما في خلقه الجسم الإنساني، وأن ما استثقله العرب نجده عند غيرهم من الشعوب، نحو التقاء الساكنين ، وأن الذي سمح به لم يسمح به لخفته، وأن الذي حرّمه لم يحرّمه لثقله، وإنما الأمر أمر الاختيار العرفي الاعتباري فحسب (ينظر: اللغة بين الوصفية والمعيارية ، تمام حسان، ص 49)

ولقد قال بهذه النظرية بعض علماء الغرب، منهم اللغوي الأمريكي " هويتني "Whitney" وفسر هويتني بالنزعة نحو السهولة وتوفير الجهد التغير الذي يحدث في اللغات. وقرر هويتني أن " كل ما نكتشفه من تطور في اللغة ليس إلا أمثلة لنزعة اللغات إلى توفير المجهود الذي يبذل في النطق " ، ويرى هويتني بأن هناك استعداداً للاستغناء عن أجزاء الكلمات التي لا يضر الاستغناء عنها بدلاتها ، ومن دلائل هذه النزعة عنده لجوء الإنسان إلى الاختصار في الكتابة ، وسلوكه الطريق الأقصر ، ما دام ذلك لا يؤثر في المعنى تأثيراً يجعل ضرره أكثر من نفعه. (ينظر: اللغة والتطور د، عبد الرحمن أيوب، ص 32 : 1969 م)

وعارض هذا القول علماء منهم " سيفرز Sievers وليسكين Leskien وجسبرسن " ، واعتبروه كلاماً أجوفاً يرفضه علم اللغة الحديث ، وقالوا : بأننا لا نجد في الكلام هذا القدر من المشقة ، حتى يلجأ الإنسان إلى توفير ما يبذل من جهد.

ويرى جسبرسن أنه ليس من اليسير أن نميز الأصوات التي يسهل نطقها من الأصوات التي يعسر تلفظها ، وذلك لأن السهولة والعسر أمر نسبي ، ومن ثم لا يمكن اعتبار هذا النوع من النشاط العضلي . اللازم للكلام . أكثر عسراً أو يسراً من ذلك النوع.

نظرية توفير الجهد في اللغة العربية تتخذ لها مساراً آخر ، وهو طرح الزينة البديعية أو البيانية ، والإيقاع والجرس ، التي كانت هدف الكاتب ذات يوم ، وكان علم البديع نتيجة لهذا الاتجاه المبالغ ، الذي يتمثل في تكرار الصفات ، والمبالغة في العبارة بالزينة والتنسيق ، وأن اللغة في هذا العصر تكاد تصبح مجرد وسيلة للتعبير المحكم ، وأن العبارة لا تقصد لذاتها بل لما تدل عليه ، بهذا المعنى عند الدكتور أيوب تصح نظرية توفير الجهد.

وقال : " من ذا الذي يستطيع أن يدّعي أن الدّال أو الزّاي أكثر سهولة في نطقها من الدّال ، ثم يتخذ ذلك مبرراً لظهور الدّال الفصيحة زائاً أو دالاً في اللهجة المصرية الحديثة في مثل الكلمات " دُل ، وُزِل ، وذباب " ، إن ما قد يتصوره البعض من سهولة في نطق صوت من الأصوات أو صعوبة في نطق صوت آخر ليس سوى أثر من آثار العادة اللغوية التي تنطق بهذا ولا تنطق بذلك." (ينظر رأيه في المصدر السابق، ص : 32. 34).

وبالعامل اللغوي فهم المخزومي التغير الطارئ على الفصحى ، الذي جعل الكسائي يصنف فيه رسالة سمّاها " ما تلحن فيه العوام " ، وهي رسالة تتضمن جملة من الكلمات التي ينطق بها العامة على غير وجهها الصحيح ، كأن تكون مفتوحة الأول مثلاً ، وينطقون بها مكسورة ، أو تكون بالصاد وينطقون بها بالسين أو العكس ، إلى غير ذلك مما نسميه في عصرنا أخطاء شائعة ، وتصنف فيها المصنفات تحت هذه التسمية ، ويرى المخزومي هذه الرسالة - إذا صحت نسبتها إلى الكسائي - تاريخاً لظهور نتائج التفاعل بين اللغات المختلفة ، التي تلاقت في صعيد الأمصار ، ولبداية تطور الفصحى إلى حيث آلت إلى ما هي عليه لهجة أهل العراق اليوم . (ينظر: مدرسة الكوفة، ص: 104)

وهذا الفهم نتيجة لإيمان المخزومي بأن اللغة سليقة وطبيعة ، وأن صاحب اللغة لا يغلط في لغته ، لأنها جزء من حياته التي فطر عليها ، وعادة من عاداته التي نشأ عليها .

الخاتمة

- إن التراث اللغوي والنحوي شاهد على المجهود الكبير للعلماء وإخلاصهم في خدمة اللغة.
- كان المخزومي شديد الرفض لنظرية العامل النحوي ، وجعل من أسس تسيير النحو العامل والقول به ، لأنه نتيجة لتأثر النحو العربي بالفلسفة والمنطق اليوناني.
- كان المخزومي في موقفه من نظرية العامل مسبقاً بابن مضاء القرطبي ، وبأستاذه إبراهيم مصطفى ، ولقد تأثر بأرائهما في هذه المسألة.
- كان له الفضل من جهة نظريته الشاملة لأثار هذه النظرية في النحو.
- حاول تجريد العامل من عمله في كل أبواب النحو، إذ اقتضت نظرة إبراهيم مصطفى للأسماء فقط ، أما المخزومي فقد خلّص أبواب النحو كلها من هذه النظرة ، وقدّم تفسيراً بديلاً للظواهر الإعرابية وعلاماتها ، ولهذا كانت محاولة المخزومي أنضج من سابقتها وأشمل.

مصادر البحث ومراجعته

- القرآن الكريم برواية قالون عن نافع .
- 1- أيوب ، عبد الرحمن : اللغة والتطور ، مطبعة الكيلاني 1969م
- 2- الجرجاني ، الشريف : التعريفات ، ضبطه وصححه جماعة من العلماء ، بإشراف دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان 1983م
- 3- ابن جني : الخصائص ، تح ، محمد علي النجار ، دار الفكر العربي ، بيروت لبنان
- 4- الحدادي ، زين الدين : التوقيف على مهمات التعاريف ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1990م .

- 5- حسان ، تمام : اللغة بين الوصفية والمعيارية ، دار الثقافة ،الدار البيضاء المغرب
- 6 _ السرطاوي ، معاذ : ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية ،دار مجدلاوي،عمان ، الأولى 1988م.
- 7- سيبويه : الكتاب ، تح ،عبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة 1968م
- 8- السيوطي : همع الهوامع ، تح،عبد العال سالم مكرم ،مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الثانية 1987م
- 9- الزبيدي : تاج العروس من جواهر القاموس ، تح،علي شيري،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- 10 - عبده ، عبد العزيز : المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل ، منشورات الكتاب والتوزيع ، طرابلس ،ليبيا ،الأولى،1982م
- 11- ابن فارس : مقاييس اللغة ،تح عبد السلام محمد هارون،دار الفكر،1979م
- 12- الفاكهي ، عبد الله : شرح الحدود في النحو ، تح، المتولي رمضان أحمد الدميري ،1998م.
- 13- الفراء : معاني القرآن ، تح، محمد علي النجار،أحمد يوسف النجاتي ، عالم الكتب ، بيروت ، الثالثة 1988م.
- 14- الفراهيدي ، الخليل :العين ،تح ،مهدي المخزومي وإبراهيم السمرائي،دار مكتبة الهلال
- 15- القرطبي ، ابن مضاء : الرد على النحاة، تح ،شوقي ضيف ،دار المعارف ، الثالثة ، القاهرة 1988م.
- 16- المخزومي ، مهدي : في النحو العربي،قواعد وتطبيق ،دار الرائد العربي، بيروت لبنان،الثانية 1986 م .
- 17- المخزومي ، مهدي : في النحو العربي،نقد وتوجيه ،دار الرائد،بيروت،لبنان،الثانية 1986م.
- 18- المخزومي ، مهدي : مدرسة الكوفة ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، بمصر ، الثانية 1958 م
- 19- مصطفى ، إبراهيم :إحياء النحو ،دار الكتاب الإسلامي،الثانية، القاهرة 1992
- 20- ابن الأنباري : الإنصاف ، تح / محمد محي الدين عبد الحميد،دار الفكر .
- 21- ابن منظور : لسان العرب ،دار صادر، بيروت ،1444 .
- 22- النحاس : إعراب القرآن ،تح :زهير غازي زاهد،عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية،الثالثة1988. م